الأمم المتحدة

A/57/669–S/2002/1383

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
19 December 2002

Original: Arabic

الجمعية العامة
الدورة السابعة والخمسون
البندان ٣٦ و ١٦٠ من جدول الأعمال
الحالة في الشرق الأوسط
التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

مجلس الأمن
السنة السابعة والخمسون

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

ما فتئت حملة الإرهاب التي تقوم بها إسرائيل تحصد عشرات من أرواح الأبرياء المدنيين الفلسطينيين من خلال هجمات إجرامية تثير الاشمئزاز ويتعذر وصف فظاعتها. وقد وصل الأمر بإسرائيل إلى توسيع دائرة إرهابها بحيث شملت خلال الأسابيع القليلة الماضية قتل أربعة موظفين دوليين تابعين لوكالات الأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. لقد وصل عدد ضحايا إرهاب الدولة الذي تمارسه إسرائيل أمام سمع وبصر العالم إلى ما يقارب الألفين معظمهم من الأطفال والنساء وكبار السن الفلسطينيين.

وبدلا من أن تعترف إسرائيل بأن ما يقوم به الفلسطينيون دفاعا عن النفس والأرض إنما يأتي بسبب احتلالها المستمر للضفة الغربية وقطاع غزة من ما يزيد عن خمسة وثلاثين عاما وفي ظل غياب أي أمل في تحقيق سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط، فإنها تمعن في انتهاج سياسة مدروسة من التضليل، وتستغل التطورات الدولية الراهنة بترسيخ احتلالها للأرض العربية عبر بناء المستوطنات ومصادرة مساحات ليست بالقليلة من الأراضي العربية، وتدمير المنازل في المدن والقرى الفلسطينية مع كل ما ينطوي عليه ذلك من تشريد للمئات من الأبرياء الفلسطينيين. وقد عكست البيانات التي أصدرها الأمين العام للأمم المتحدة خلال الأسابيع والأشهر الماضية وإدانته للممارسات الإسرائيلية حجم المأساة والدمار الذي

يعاني منه الشعب الفلسطيني بينما جاء تقرير السيدة كاثرين بيرتيني ليقدم صورة عن حجم الكارثة الإنسانية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني نتيجة لسياسات الحصار والقمع التي تمارسها إسرائيل في الأراضي المحتلة.

وللتغطية على جرائمها وللتهرب من مسؤوليتها، لجأت إسرائيل، في وثائق وجهتها إلى الأمين العام وإلى رئيس مجلس الأمن، إلى إلقاء التهم جزافا على سورية وعلى دول عربية أخرى بذريعة قيام بعض الفصائل الفلسطينية المقيمة فيها بإصدار بيانات حول ما يتم من مقاومة للاحتلال الإسرائيلي. وقد ربطت إسرائيل بين ما تصدره هذه الفصائل من بيانات في بعض الدول العربية وما تدعيه من قيام هذه الدول بتمويل ودعم هذه العمليات التي يقوم بها الفلسطينيون. وتود سورية أن تؤكد في هذا المجال أن أكثر ما يضر العمل الدولي في محاربة الإرهاب هو قيام إسرائيل بقتل الشعب الفلسطيني وتطلعاته التحررية بذريعة محاربة الإرهاب، لأن إسرائيل تقتل في حقيقة الأمر أمل تحقيق السلام العادل والشامل والأمن للجميع في منطقة الشرق الأوسط وفي العالم.

وردا على ما ورد من تضليل في الوثائق التي عممتها إسرائيل برقم A/57/592-S/2002/1224 تاريخ ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ ورقم A/57/615-S/2002/1260 تاريخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ فإن سورية تود أن توضح مجددا ما يلي:

١ - إن المكاتب الفلسطينية الموجودة في سورية ليست إلا مكاتب إعلامية تمارس حقها في التعبير عن آلام وطموحات الشعب الفلسطيني. وما نود لفت الانتباه إليه هو وجود حوالي نصف مليون من اللاجئين الفلسطينيين في سورية ممن طردتهم إسرائيل من قراهم ومدنهم ولم تسمح لهم بالعودة إلى أرضهم بموجب القانون الإنساني الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ومن المعروف أن المسؤولين عن مكاتب الفصائل الفلسطينية في سورية وغيرها من الدول العربية غير قادرين على القيام بعمليات ضد إسرائيل، خاصة وأنهم بعيدين عن الأرض التي تجري فيها هذه العمليات.

٢ - إن مكتب حركة الجهاد وغيره من مكاتب الفصائل الفلسطينية الأخرى يقتصر النشاط فيه على الطابع الإعلامي فقط وليس للعاملين فيه أي صلة بالنشاط العسكري أو بالتخطيط لأي عمليات.

٣ - أوضحت سورية مرارا وتكرارا أن الوجود الفلسطيني فيها مؤقت ريثما تتوفر شروط عودة جميع اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وممتلكاتهم وممارسة حقهم المشروع في إقامة دولتهم المستقلة على ترابهم الوطني، وهم ينتظرون العودة إلى بلادهم في أسرع وقت ممكن إعمالا لمقررات الشرعية الدولية، وفي مقدمتها قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ (د-٣) لعام ١٩٤٨.

٤ - إن ممارسات إسرائيل العدوانية واستمرار احتلالها للأراضي العربية وانتهاكاتها الصارخة لحقوق الإنسان هي الدافع وراء تصاعد النضال الفلسطيني المشروع في سبيل حريته واستقلاله. وفي واقع الأمر فإن عملية الخليل الأخيرة قد تمت فوق أراض محتلة وفي مدينة محتلة وضد جنود محتلين وتم تنفيذها من داخل الأراضي المحتلة ولم تصدر التعليمات لمنفذيها من مكاتب إعلامية موجودة في بعض العواصم العربية.

٥ - إن القيادات الفلسطينية الميدانية موجودة في ميدان عملها في الأرض المحتلة. ومن المنطقي أن نقول إنه ليس بإمكان الفلسطينيين المقيمين في سورية أن يخططوا لعمليات تجري على الأرض الفلسطينية بسبب بعد الواقع الجغرافي والعملياتي.

٦ - ينبغي على المجتمع الدولي أن يُفهِم إسرائيل أن قوتها الغاشمة سوف لن تقود إلى قمع تطلعات الشعب الفلسطيني التحررية المدعومة من الشرعية الدولية والمجتمع الدولي، وسوف لن توفر لها الأمن الذي تريده، وأن الحل يكمن في توقفها عن قتل الأطفال والنساء والشيوخ، والكف عن بناء المستوطنات وكبحها لجماح الاستيطان العنصري، وإنهائها لاحتلالها للأراضي العربية وتوقفها عن مصادرة الأرضي وتدميرها للمنازل واقتلاعها للأشجار، والتزامها بالشرعية الدولية وقراراتها ذات الصلة وعلى وجه الخصوص قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام التي أقرتها القمة العربية في بيروت، سبيلا وحيدا لضمان الأمن والاستقرار في المنطقة.

٧ - أما الإشارات المتعلقة بسورية، والتي وردت في الوثيقة A/57/642-S/2002/1347 بتاريخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ التي وجهتها إسرائيل إلى الأمين العام للأمم المتحدة، فهي غير صحيحة ولا تستحق الرد، لأن هدفها الأساسي هو تشويه صورة سورية ولبنان في إطار النهج الإسرائيلي المستمر لتشويه الحقائق وتضليل الرأي العام العالمي. وتود سورية أن تكرر تأكيدها في هذا المجال على أن لبنان الذي استعاد معظم الأراضي التي كانت إسرائيل قد احتلتها لمدة تزيد على عشرين عاما يمارس دوره كبلد مستقل وذي سيادة. ومما يبرهن على بطلان المزاعم الإسرائيلية هو انعقاد القمة العربية وقمة الدول الفرنكفونية على أرضه مؤخرا، مما يدل على احترام دول العالم للبنان ومواقفه.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة كوثيقة من وثائق الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة في إطار البندين ٣٦ و ١٦٠ من جدول الأعمال ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ميخائيل **وهبة**
السفير
المندوب الدائم